Comprehensive Journal of Humanities and Educational Studies
المجلة الشاملة للدراسات الإنسانية التربوية
Volume 1, Issue 2, 2025, Pages: 748-757
Journal homepage :http://cjhes.com.ly/index.php/cjhes/en/index

The Government of Muhyiddin Fikini in Libya (March 1963 – January 1964): An Analytical Reading in the Political and Historical Context

Aisha Al-Jaroushi Ali Al-Jaroushi *
Department of History and Archaeology, Faculty of Arts, Sirte University, Libya

وزارة محيي الدين فكيني في ليبيا مارس 1963م – يناير 1964م: قراءة تحليلية في السياق السياسي والتاريخي

عائشة الجروشي علي الجروشي *
قسم التاريخ والاثار، كلية الآداب، جامعة سرت، ليبيا

*Corresponding author: a.aljaoshi@su.edu.ly

Received: November 15, 2025	Accepted: December 22, 2025	Published: December 28, 2025

Abstract

The government of Dr. Muhyiddin Fikini (March 1963 – January 1964) represents a definitive and crucial milestone in the trajectory of the modern Libyan state. Far from being a mere fleeting transitional phase, it served as the vital bridge through which Libya navigated the shift from a tripartite federal system (Cyrenaica, Tripolitania, and Fezzan) to a unified, unitary central state. King Idris Al-Senussi's strategic selection of Dr. Fikini—a distinguished diplomat with extensive international experience—reflected a royal desire and political will to modernize the state's infrastructure and reform an administrative apparatus that was overextended and fragmented across different capitals and provinces. This study seeks to analyze the historical and political context in which this government was formed, focusing on its fundamental role in drafting and ratifying the historic constitutional amendments of April 1963. These amendments culminated in the abolition of the federal system and the unification of Libyan sovereignty under the title "The Kingdom of Libya." Furthermore, the study investigates how the Fikini government managed complex bureaucratic and financial challenges, particularly with the onset of oil revenues, which imposed a new economic reality requiring centralized planning and execution. The analytical reading also examines Fikini's ministerial composition and his policies toward traditional elites and power centers within the royal court. It explores how his reformist ambitions and modernist vision clashed with a conservative political reality and regional forces that feared the erosion of their privileges within a centralized state. The study concludes that the short duration of this government did not prevent it from leaving an enduring constitutional and administrative legacy. It laid the initial foundations for the contemporary Libyan state and established the rules for developmental work through the first five-year plan, making its experience a fundamental reference for understanding the complexities of state-building in Libya and the evolution of its political system.

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Keywords: Libya, Fikini Government, Federal System, Decisions, Cabinet Formation.

الملخص

تُعد حكومة الدكتور محيي الدين فكيني (مارس 1963م – يناير 1964م) واحدة من أهم المحطات المفصلية والحاسمة في تاريخ الدولة الليبية الحديثة؛ إذ لم تكن مجرد مرحلة انتقالية عابرة، بل كانت الجسر الذي عبرت من خلاله ليبيا من نظام الاتحاد الفيدرالي القائم على ثلاث ولايات (برقة، طرابلس، وفزان) إلى نظام الدولة الموحدة المركزية. جاء اختيار الملك إدريس السنوسي للدكتور فكيني —الشخصية الدبلوماسية المرموقة وصاحب الخبرة الدولية الواسعة— ليعكس رغبة ملكية وإرادة سياسية في تحديث بنية الدولة وإصلاح جهازها الإداري المتضخم والمشتت بين العواصم والولايات. تسعى هذه الدراسة إلى تحليل السياق التاريخي والسياسي الذي تشكلت فيه هذه الحكومة، مع التركيز على دورها الجوهري في صياغة وإقرار التعديلات الدستورية التاريخية في أبريل 1963م، والتي أفضت إلى إلغاء النظام الاتحادي وتوحيد السيادة الليبية تحت مسمى "المملكة الليبية". كما تبحث الدراسة في الكيفية التي أدارت بها حكومة فكيني التحديات البيروقراطية والمالية المعقدة، خاصة مع بدء تدفق العائدات النفطية التي فرضت واقعاً اقتصادياً جديداً تطلب مركزية في التخطيط والتنفيذ. تتناول القراءة التحليلية أيضاً التشكيل الوزاري لفكيني وسياسته تجاه القوى التقليدية ومراكز النفوذ داخل البلاط الملكي، وكيف اصطدمت طموحاته الإصلاحية ورؤيته التحديثية بواقع سياسي محافظ وقوى جهوية كانت تخشى من ذوبان امتيازاتها في بوتقة الدولة المركزية. وتخلص الدراسة إلى أن قصر عمر هذه الحكومة لم يمنعها من ترك بصمة دستورية وإدارية خالدة، حيث وضعت اللبنات الأولى للدولة الليبية المعاصرة، وأرست قواعد العمل التنموي عبر أول خطة خماسية، مما يجعل من تجربتها مرجعاً أساسياً لفهم تعقيدات بناء الدولة في ليبيا وتطور نظامها السياسي.

الكلمات الافتتاحية: ليبيا، حكومة فكيني، النظام الاتحادي، قرارات، التشكيل الوزاري.

المقدمة

يُعد تكليف الدكتور محيي الدين فكيني بتشكيل الوزارة في مارس 1963م حدثاً مفصلياً في تاريخ المملكة الليبية؛ إذ وُضع على رأس واحدة من أكثر الحكومات تأثيراً وحراكاً في المشهد السياسي، على الرغم من قصر عمرها الزمني الذي لم يتجاوز العام الواحد (أبو عجيلة، 2011). لقد تسلم فكيني مقاليد السلطة التنفيذية في وقت بلغت فيه الأزمات الهيكلية للنظام الاتحادي ذروتها، حيث كان الجدل محتدماً في الأوساط السياسية والشعبية حول جدوى الاستمرار في نظام الولايات الذي أضحى عائقاً أمام التوحيد الوطني والشروع في معالجة التحديات الكبرى المرتبطة بالتنمية الاقتصادية والإصلاح الإداري الشامل.

وعلاوة على ذلك، تكمن خصوصية هذه الحكومة في تزامنها مع البدايات الفعلية لتشكل ملامح "الدولة النفطية"؛ هذا التحول الاقتصادي الجذري الذي ألقى على عاتق فكيني وزملائه مسؤوليات تاريخية استثنائية، تمثلت في ضرورة إعادة هندسة الجهاز الإداري للدولة ليتلاءم مع ضخامة العائدات المالية الجديدة، وإعادة صياغة العلاقة بين المركز والولايات بما يضمن توزيعاً عادلاً ومركزياً للموارد (المقريف، 2005).

إن دراسة وزارة فكيني تتجاوز في أهميتها مجرد السرد التاريخي لحدث سياسي عابر، بل هي تحليل لـ "مرحلة تأسيسية" أسهمت بشكل مباشر في رسم التوجهات الكبرى للدولة الليبية الحديثة خلال الحقبة الملكية. فهي تجربة غنية بالدلالات والدروس؛ لأنها جسدت لحظة الانتقال الحرجة من الشتات الإداري إلى الوحدة الاندماجية. فليبيا في عهد فكيني كانت تقف على عتبة تحول بنيوي عميق شمل الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهي تحولات لا يمكن فهم جذورها ومساراتها اللاحقة دون التوقف ملياً عند الدور الريادي الذي لعبته هذه الوزارة في تنظيم شؤون البلاد وتثبيت أركان الدولة المركزية خلال واحدة من أدق الفترات وأكثرها حساسية في تاريخ ليبيا المعاصر (المنتصر، 2008).

وفي الختام، تنبع الأهمية العلمية لهذه الدراسة من قدرتها على تقديم قراءة تحليلية معمقة للسياقات الوطنية والدولية التي مهدت لقرار إلغاء النظام الاتحادي في 25 أبريل 1963م؛ مما يوفر للباحثين والمحللين إطاراً لفهم كيف استطاعت ليبيا تجاوز عثرات البداية والانتقال نحو نظام إداري مركزي موحد، استهدف بالدرجة الأولى ترسيخ الهوية الوطنية وتفعيل عجلة التنمية المستدامة (سليمان، 2015).

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

أهداف الدراسة:

1. تحليل التشكيل الوزاري والهيكل الإداري للحكومة وتقييم أدائها خلال فترة حكمها.
2. دور حكومة فكيني في التمهيد لإلغاء النظام الفيدرالي واعتماد النظام المركزي عام 1963م.
3. بيان تأثير اكتشاف النفط على توجهات الحكومة وسياساتها.

إشكالية الدراسة:

كيف أسهمت حكومة محيي الدين فكيني في صياغة التحولات السياسية والإدارية في ليبيا عام 1963م؟ وما مدى قدرتها الفعلية على تنفيذ مشروع الدولة المركزية في ظل القيود البنيوية وصراع القوى داخل النظام الملكي؟ وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة تساؤلات فرعية منها:

1. ما العوامل التي أدت إلى تكليف فكيني بتشكيل الحكومة؟
2. كيف تعاملت حكومته مع قرار إلغاء النظام الفيدرالي؟
3. كيف أثرت بدايات عصر النفط على توجهات الحكومة وقراراتها؟

منهج الدراسة:

تستخدم الباحثة في هذه الدراسة المنهج التاريخي التحليلي لتتبع تطور الأحداث السياسية في ليبيا أثناء حكومة فكيني، وتحليل السياق العام الذي تشكلت فيه الحكومة بما في ذلك التحولات الدستورية (إلغاء النظام الفيدرالي) والتغيرات التي حدثت مع بدايات عصر النفط.

خطة الدراسة:

تنقسم هذه الدراسة إلى ثلاثة مباحث كالتالي:

- **المبحث الأول:** التشكيل الوزاري والهيكل الإداري لحكومة محيي الدين فكيني.
- **المبحث الثاني:** دور حكومة فكيني في التمهيد لإلغاء النظام الفيدرالي وقيام الوحدة الليبية في 25 أبريل عام 1963م.
- **المبحث الثالث:** تأثير اكتشاف النفط على توجهات الحكومة وقراراتها.

أولاً: التشكيل الوزاري والهيكل الإداري لحكومة محيي الدين فكيني

الجذور والنشأة الأكاديمية: تشكُّل الشخصية الوطنية ينتمي الدكتور محيي الدين فكيني إلى جيل الشباب المتعلم الذي برز في مطلع الخمسينيات؛ فهو ابن المجاهد الكبير "محمد فكيني" أحد قادة المقاومة ضد الاستعمار الإيطالي، وهو ما منحه شرعية وطنية ضاربة الجذور (ديل بوكا، 2007). تلقى فكيني تعليمه الأولي في تونس إبان هجرة والده القسرية، ومنها انتقل إلى فرنسا في بعثة دراسية، حيث نال درجة الليسانس في الحقوق من جامعة السوربون بباريس عام 1951م، ثم أتبعها بدرجة الدكتوراه عام 1954م. ومن اللافت أن أطروحته للدكتوراه كانت بعنوان "تسوية المسألة الليبية عبر منظمة الأمم المتحدة"، مما يعكس اهتمامه المبكر بالقضايا القانونية والسياسية للدولة الوليدة (الشريف، 2021).

الخبرة المهنية والدبلوماسية: إعداد رجل الدولة قبل توليه رئاسة الوزراء، امتلك فكيني رصيداً إدارياً ودبلوماسياً ثرياً؛ فقد شغل منصب وزير دولة في حكومة مصطفى بن حليم عام 1956م، ثم وزيراً للعدل حتى مايو 1957م (الشريف، 2021). إلا أن مهاراته تجلت بوضوح في السلك الدبلوماسي، حيث عُيّن سفيراً لليبيا في القاهرة (1957م)، ثم سفيراً في واشنطن ومندوباً دائماً لليبيا لدى الأمم المتحدة عام 1958م (المقريف، 2005). هذه المسيرة جعلت منه شخصية منفتحة على التجارب الدولية، محامياً حاذقاً، ومثقفاً موسوعياً يتقن اللغات الإنجليزية والفرنسية والإيطالية، مع ميول واضحة نحو التيار القومي العربي (الشريف، 2021).

ظروف التكليف والتشكيل الوزاري: ثورة "التكنوقراط" الأولى في مارس 1963م، استُدعي فكيني من واشنطن لتأليف الوزارة العاشرة في تاريخ الاستقلال عقب استقالة محمد عثمان الصيد. جاء هذا الاختيار

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

بمثابة رغبة ملكية في الاستعانة بالشباب المتعلم لتجاوز صراعات الحاشية والوجوه التقليدية (المنتصر، 2008).
تألف التشكيل الوزاري بموجب المرسوم الملكي الصادر في 19 مارس 1963م من 15 وزيراً، واحتفظ فكيني لنفسه بحقيبة الخارجية. وترى الباحثة أن ميزة هذه الحكومة تكمن في صبغتها العلمية؛ إذ ضمت ثمانية وزراء جدد، ستة منهم من حملة الشهادات الجامعية، وهي أعلى نسبة "تكنوقراط" تشهدها الوزارات الليبية آنذاك، مما أعطى انطباعاً بأن الدولة مقبلة على مرحلة إدارة "عصرية" بعيدة عن المحاصصة التقليدية الصرفة (الكبتي، 2012).
الاستقبال الشعبي والسياسي: ما بين التفاؤل والحذر قوبل تشكيل الحكومة بترحيب واسع في ولاية طرابلس، بينما ساد نوع من الترقب والحذر في ولاية برقة نظراً لعدم معرفة النخب هناك بفكيني الذي قضى وقتاً طويلاً خارج البلاد. ومع ذلك، استطاع فكيني بفضل حنكته وتواضعه الجم، وخطابه الوحدوي، أن يبدد تلك المخاوف ويكسب ثقة المكونات السياسية والاجتماعية في الأقاليم الثلاثة (المنتصر، 2008).
الهيكل الإداري والمهام الجسيمة لم تكن مهمة هيكل حكومة فكيني إدارية روتينية، بل كانت "هيكلية تحولية"؛ إذ كان عليه إدارة البلاد عبر الهياكل الاتحادية القائمة مع التحضير لإلغائها في الوقت نفسه. وقد شمل التشكيل تخصصات حيوية (الدفاع، الاقتصاد، البترول، العدل) استهدفت خلق جهاز إداري مرن قادر على تنفيذ رؤية الملك في الوحدة، وقادر على التعامل مع الطفرة المالية الناتجة عن تدفق عائدات النفط لأول مرة في ميزانية الدولة (المقريف، 2005).

قائمة التشكيل الوزاري (المقريف، 2005):

1. **د. محيي الدين فكيني:** رئيس الوزراء ووزير الخارجية.
2. **السيد منصور قدارة:** وزير المالية والاقتصاد الوطني.
3. **د. وهبي البوري:** وزير شؤون البترول.
4. **السيد حامد علي العبيدي:** وزير التخطيط والتنمية.
5. **السيد ونيس القذافي:** وزير الداخلية.
6. **السيد سيف النصر عبد الجليل:** وزير الدفاع.
7. **السيد محمد الكريكشي:** وزير الصناعة.
8. **السيد عمر محمود المنتصر:** وزير العدل.
9. **د. أحمد عبد الرازق البشتي:** وزير الصحة.
10. **السيد المهدي بوزو:** وزير العمل والشؤون الاجتماعية.
11. **السيد محمد ياسين المبري:** وزير المواصلات والأشغال العامة.
12. **السيد حامد أبو سريويل:** وزير الزراعة والثروة الحيوانية.
13. **السيد أحمد فؤاد شنيب:** وزير المعارف.
14. **السيد عبد اللطيف الشويرف:** وزير الأنباء والإرشاد.
15. **السيد علي الحسومي:** وزير الشؤون البرلمانية.

المبحث الثاني: دور حكومة فكيني في إلغاء الاتحاد الفيدرالي وقيام الوحدة الليبية في 25 أبريل 1963م
قامت الدولة الليبية بعد استقلالها عام 1951م على نظام اتحادي عُرف باسم "المملكة الليبية المتحدة"، وكان هذا النظام نتيجة للظروف السياسية والإدارية التي رافقت نشأة الدولة الليبية الحديثة، وقد استمر النظام الاتحادي اثني عشر عاماً إلى أن تم إلغاؤه عام 1963م، والتحول إلى نظام مركزي، ويعد هذا التحول من أهم المراحل في التاريخ السياسي الليبي.
وبموجب الدستور الصادر عام 1951م أصبحت ليبيا دولة اتحادية تتكون من ثلاث ولايات، لكل ولاية حكومتها وبرلمانها، إلى جانب حكومة اتحادية مركزية تتولى الشؤون السيادية مثل الدفاع والسياسة الخارجية، وقد أدى ذلك إلى تداخل صلاحيات السلطات الاتحادية والولائية خاصة في مسائل التشريع

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

والتنفيذ، ناهيك عن الصراعات السياسية والحساسيات الجهوية والقبلية التي سادت العلاقات داخل كل ولاية وبين كل ولاية وأخرى من الولايات الثلاث المكونة للاتحاد الليبي (المقريف، 2004).
وهنا بادر الديوان الملكي بالاتصال بالدكتور محيي الدين فكيني سفير ليبيا في الولايات المتحدة الأمريكية، وهو صديق مقرب للبوصيري الشلحي، طالباً منه القدوم إلى طرابلس على وجه السرعة وذلك في منتصف فبراير عام 1963م (أبو عجيلة، 2011)، وقد استجاب محيي الدين فكيني لمبادرة الملك، وكانت بداية حكومته بداية حسنة وموفقة نالت استحسان الملك، حيث بدأ أعماله الجديدة بالاستمرار في إلغاء ما تبقى من النظام الاتحادي بين الولايات فرحب الملك بهذه الفكرة. وترى الباحثة أن هدف فكيني من وراء تصفية النظام الاتحادي وتحويله إلى وحدة كاملة هو كسب سمعة، ومحاولة بناء دولة ليبية موحدة مركزية أكثر قدرة على الإدارة والتنمية وتقليل الانقسامات الجهوية.
وفضلاً عن ذلك، فقد ثبت أن النظام الاتحادي الذي اختارته ليبيا كان من جهة أخرى مجهداً ومكلفاً لدولتها الوليدة (الصيد، 1996)، كما إنه أفقد أداء أجهزتها الكثير من سمات الكفاءة والحزم الإداري، ولا سيما في ظل ما صاحبه من تغليب للاعتبارات الجهوية عند اتخاذ القرارات على المستويين المركزي الاتحادي والمحلي الولائي، ناهيك عن وجود عاصمتين للبلاد هما طرابلس وبنغازي، واستمرار تنقل الحكومة الاتحادية بمؤسساتها بينهما بشكل دوري (المقريف، 2004)، وهو ما كلف الحكومة مصاريف باهظة.
وفي 7 أبريل عام 1963م اجتمع مجلس النواب بالبيضاء وقرر استكمال الإجراءات الدستورية، حيث نقلت كافة سلطات الولايات إلى الحكومة المركزية ووافق البرلمان على ذلك بالإجماع. وفي 14 أبريل من نفس العام عقد مجلس النواب جلسة لمناقشة رسالة الدكتور فكيني الخاصة بمشروع قانون بتعديل الدستور، وألقى فكيني في بداية الجلسة كلمة أشار فيها إلى أهم التعديلات المقترحة وهي (حكيم، 1970؛ أبو عجيلة، 2011):

- **الإبقاء على مجلسي النواب والشيوخ.**
- **تشكيل مجلس الشيوخ:** لما كان مجلس الشيوخ الحالي مشكلاً على اعتبار أن الدولة قائمة على النظام الاتحادي والذي مُثلت فيه الولايات على قدم المساواة، فإن الانتقال إلى نظام الوحدة من شأنه أن يغير الأساس الذي يتكون بمقتضاه مجلس الشيوخ؛ فأصبحت القاعدة لهذا التشكيل الجديد هي تعيين جميع أعضاء مجلس الشيوخ من قبل الملك، مما يقوي الإدارة الأساسية في البلاد حيث يكون إلى جانب النواب المنتخبين أشخاص يستطيعون بمكانتهم وكفايتهم وسابق خدماتهم أن يساهموا بآرائهم السديدة وتجربتهم المثمرة في خدمة المصلحة العامة. وقد حُدد أعضاء مجلس الشيوخ بأربعة وعشرين عضواً كما كان عليه في السابق.
- **الإدارة المحلية:** حُذفت مواد الفصل العاشر من الدستور بشأن الولايات، إذ لم يعد هناك محل للإبقاء على نظام الولايات في ظل الوحدة، واستعيض عنه بنظام قُسمت بمقتضاه المملكة الليبية إلى وحدات إدارية تكفل بتنظيمها القانون.
- **السلطة التنفيذية:** إن الرئيس الأعلى هو الملك استمراراً للوضع الحالي، يحكم بواسطة الوزراء، وغدا اختصاص مجلس الوزراء شاملاً لكل بقاع الدولة في جميع الأعمال التنفيذية، وأُلغيت تبعاً لذلك المجالس الإدارية في الولايات وانتقلت اختصاصاتها إلى مجلس الوزراء.
- **السلطة القضائية:** تتولاها المحكمة العليا والمحاكم الأخرى من مدنية وشرعية وغيرها على اختلاف درجاتها، وتصدر أحكامها باسم الملك وفق الدستور والقوانين. وقد اقتضى التعديل الدستوري الجديد تصحيح بعض النصوص أو تعديلها أو ضبط صياغتها أو إلغائها ومن أهم ما جاء في هذه التعديلات ما يلي (حكيم، 1970؛ أبو عجيلة، 2011):

أ- نصت المادة (40) من الدستور على أن السيادة للأمة، والأمة مصدر السلطات وعليه فقد عُدل النص بما يرد الأمور إلى نصابها الصحيح، كما عُدلت المادة (44) تبعاً لذلك بالصيغة الآتية: "مع مراعاة ما في المادة أربعين فإن السيادة أمانة الأمة للملك محمد إدريس السنوسي..." إلى آخر المادة.
ب- لما كانت المملكة الليبية في واقعها الملموس جزءاً من القارة الأفريقية وتجاوباً مع رغبات شعوب قارتنا، ولما كان من نعم الله علينا أننا عرب من سلالة عربية لنا أشقاء في العروبة،

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

فقد نص التعديل في مادته الثالثة على أن المملكة الليبية جزء من الوطن العربي وقسم من القارة الأفريقية.
ج- تعديل المادة (2) من الدستور بإلغاء النظام الاتحادي، وأصبح اسم الدولة "المملكة الليبية" بدلاً من "المملكة الليبية المتحدة" (سليمان، 2015).
د- عُدلت المادة (68) الخاصة بالملك لتنص على أن الملك هو القائد الأعلى للقوات المسلحة، بما في ذلك الجيش وقوات الأمن معاً.
هـ- تعديل المادة (71) التي تنص على حق الملك في اتخاذ الألقاب والرتب والأوسمة وشارات الشرف.
و- عُدلت المادة (90) التي حددت الأعمال المحظورة على الوزراء إبان شغلهم مناصبهم، بحيث أصبحت تشمل حظر التصرف من بيع أو مقايضة من جانب الوزير في شيء من أملاكه للدولة.
ي- بخصوص المادة (102)، عُدلت صياغتها بما يجيز للمرأة الليبية أن تمارس حق الانتخاب وفقاً للشروط التي يضمنها القانون، كما ضُبطت الصياغة الفنية لبعض المواد كالمادة (85) وأُلغيت المواد من (141 إلى 158) بشأن المحكمة العليا الاتحادية واستعيض عنها بمواد أخرى في الفصل الثامن، كما أُلغيت الولايات واستعيض عن مواد هذا الفصل بمواد بشأن الإدارة المحلية (حكيم، 1970).

وبعد هذه التعديلات أصبحت ليبيا مقسمة إدارياً إلى عشر محافظات لها صلاحيات محددة وتحت إشراف الحكومة المركزية.
وعقب ذلك عرضت هذه التعديلات على مجلس النواب فأبدى موافقته عليها، ثم أحيل مشروع القانون إلى اللجنة التشريعية التي أقرته ووافق عليه مجلس النواب بالإجماع في 25 أبريل 1963م، ثم ألقى رئيس الوزراء كلمة شكر فيها المجلس على مجهوداته في تحقيق الوحدة الشاملة (حكيم، 1970). ثم دُعي مجلس الشيوخ للاجتماع بالبيضاء يوم 16 أبريل 1963م لإقرار التعديلات فوافق عليها بالإجماع مادة تلو الأخرى، وألقى رئيس الوزراء كلمة أكد فيها أن الوحدة هي طريق الخير والبر (حكيم، 1970؛ أبو عجيلة، 2011).
وبعد موافقة المجلسين، صدر المرسوم الملكي بالتصديق عليها، ثم عرضت على المجالس التشريعية في الولايات؛ حيث وافق المجلس التشريعي لولاية برقة في 10 أبريل 1963م، وفزان في 21 أبريل، وطرابلس في 22 أبريل (حكيم، 1970).
وهكذا نجحت الوزارة الفكينية في إعلان الوحدة بين الأقاليم الليبية الثلاث وتحقق الأمل الكبير الذي كافح الشعب الليبي من أجله، مما زاد من سمعة حكومة فكيني.

المبحث الثالث: تأثير اكتشاف النفط على توجهات حكومة فكيني وسياساتها

سجل الإنتاج السنوي للشركات النفطية ارتفاعاً ملحوظاً في المدة من 1961م- 1963م؛ فقد أنتجت شركة "إسو ستاندرد" (Esso Standard) من حقل زلطن نحو 6.641.886 برميل في عام 1961م، وارتفع إلى 46.012.020 برميل في عام 1962م، ليصل في عام 1963م إلى 91.262.136 برميل. كما أنتجت شركة "إسو سرت" (Esso Sirt) من حقل الراقوبة حوالي 15.929.297 برميل في عام 1963م. وفي الوقت نفسه، أنتجت شركة "أوسيس" (Oasis) من حقل الظهرة حوالي 15.392.362 برميل في عام 1963م (النعيمي، 2015).
وشهدت ليبيا منذ بدايات عام 1963م، الذي تزامن مع حكومة الدكتور محيي الدين فكيني، تحولاً جوهرياً في وضعها المالي والاقتصادي؛ حيث استلمت ليبيا أولى دفعات عائداتها البترولية التي بلغت نحو 24 مليون جنيه، وسجل الميزان التجاري لأول مرة فائضاً بلغ نحو 35 مليون جنيه ليبي (المرتضى، 2024).
وترى الباحثة أن اكتشاف النفط جعل حكومة فكيني أكثر قوة وثقة؛ لأن ليبيا تحولت إلى دولة ذات أهمية اقتصادية دولية، مما ساعد الحكومة على تحسين الميزانية العامة.

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

وقد عبر المستشار البريطاني "ديفيز" (Davis) عن هذه الطفرة قائلاً: "إن الوضع المالي العام لليبيا قوي جداً، وإن مصدر التخوف ليس في كيف تحصل ليبيا على الأموال لتغطية النفقات، ولكن كيف تستثمر الأرصدة الزائدة في المدى البعيد" (المقريف، 2005).

وقد انعكست هذه التطورات المالية على سياسات الحكومة وقراراتها، ولعل من أهمها ما يلي:

سن القوانين والأنظمة :وضعت الحكومة القوانين والأنظمة التي تتلاءم مع طبيعة الوضع القائم ومتطلبات التطور الاقتصادي والاجتماعي، حيث أُقرت أول خطة خماسية لسنوات (1963م- 1968م) (معاطي، 2009). وبالرغم من الجهود المكلفة التي بذلتها حكومة محمد عثمان الصيد لتطوير الجهاز التخطيطي المتمثل في "مجلس الإعمار" ودفع العملية التخطيطية، إلا أن حكومة الصيد لم تدرك شرف إنجاز تلك الخطوة الهامة (المقريف، 2005).

ولهذا فقد وُفقت حكومة محيي الدين فكيني وقُدر لها إنجاز هذه المهمة خلال وقت قصير من تشكيلها، فبادر فكيني بتشكيل لجنة مؤقتة كلفها بمراجعة مشروع الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية، وعهد لوزير التنمية والتخطيط "حامد العبيدي" برئاسة هذه اللجنة، وعضوية كل من وكيل وزارة المالية "خليفة موسى"، ورئيس مجلس الإعمار السابق "عبد الله سكتة"، والدكتور "أحمد عتيقة" عن بنك ليبيا. كما ضمت اللجنة مستشارين دوليين منهم الممثل المقيم لبرنامج مساعدات الأمم المتحدة المستر "بلوش " (Blosh)، ومدير برنامج المساعدات الأمريكية في ليبيا المستر "ماكفيل(Macphail) "، والمستشار الاقتصادي لرئيس الوزراء المستر "نوفيل(M. Neuville) "، واستعانت اللجنة بالدكتور "ثريان براساد (Narian Prasad) "الذي ترأس بعثة البنك الدولي للإنشاء والتعمير لدراسة الاقتصاد الليبي عام 1959م.

- **قانون البنوك :**بدء العمل بقانون البنوك رقم (4) لسنة 1963م في 15 أبريل 1963م، وقد أتاح هذا القانون المكون من (84 مادة) للبنوك المحلية فرصة الاستقلال عن مراكزها الرئيسية بهدف إنشاء نظام مصرفي وطني متكامل ومستقل يهيمن عليه "بنك ليبيا". كما خول لبنك ليبيا سلطات كبيرة كمصرف مركزي للإشراف على البنوك التجارية العاملة في البلاد، ووضع سياسة الائتمان ومراقبة تنفيذها (المقريف، 2005).
- **الميزانية العامة :**اعتماد مشروع الميزانية العامة للعام (1963م- 1964م) وتقديمها إلى البرلمان، حيث اعتُمدت في 26 يوليو 1963م بمبلغ إجمالي قدره حوالي 45 مليون جنيه ليبي، وهو ما يساوي أكثر من ثلاثة أضعاف اعتمادات الميزانية للسنة المالية السابقة.
- **الاتفاقيات الدولية :**توقيع اتفاقية مع الاتحاد السوفيتي في 30 مايو 1963م، تعهد بموجبها الجانب السوفيتي باستيراد منتجات ليبية تشمل (3000 طن فول سوداني، 9000 طن أصواف، 500 طن سردين معلب، 500 طن تبغ)، مقابل صادرات سوفيتية من مواد البناء والحديد والآلات الزراعية. وقد بلغ إجمالي الصادرات الليبية للاتحاد السوفيتي نحو 500 ألف جنيه إسترليني في نهاية عام 1963م مقابل 100 ألف في العام السابق (المقريف، 2005).
- **التخطيط التربوي والتعليم :**صدور قانون "تنظيم شؤون التخطيط والتنمية" رقم (5) لسنة 1963م، وبدء عملية تخطيط شاملة شملت إنشاء إدارة للتخطيط التربوي. وشهد عهد فكيني اهتماماً كبيراً بقطاع التعليم، حيث أُجريت تغييرات في المناهج لتلائم المرحلة الجديدة، وخاصة مادة "التربية الوطنية" بعد تحقيق الوحدة الدستورية عام 1963م. كما وُجه الطلاب نحو المدارس المهنية والفنية ذات الصلة بالخدمات البترولية (المرتضى، 2024). وبفضل هذه الجهود، تحقق تقدم ملحوظ خلال عام 1963م في التعليم العام والتقني وانتشرت المدارس في ربوع المملكة.
- **التنمية الصناعية :**إنشاء مؤسسة التنمية الصناعية في مطلع عام 1964م لتشجيع المشروعات الصغيرة التي لا يزيد رأسمالها عن 35 ألف جنيه. وخُولت المؤسسة بإنشاء مشروعات يتم تحويلها لاحقاً للقطاع الخاص، وخصصت الدولة 700 ألف جنيه لتمويلها (المقريف، 2005).

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

- **الموانئ والمناطق الحرة :**أصدر مجلس الوزراء عام 1964م قراراً باعتبار موانئ (طرابلس، زوارة، الخمس، مصراتة، سرت، ورأس السدرة) موانئ رئيسية ضمن منطقة التجارة الحرة بهدف تطويرها وتنشيط الموانئ الصغيرة وتحسين الخدمات.
- **الإصلاح الإداري ومحاربة الفساد :**اتخذت حكومة فكيني خطوات هامة منها:
  1. إعادة توزيع المساكن الحكومية وإخراج المقيمين فيها بغير وجه حق.
  2. إيقاف تقديم القروض لموظفي الحكومة من خزينة الدولة ومحاولة استرداد القروض السابقة. وبالرغم من أن هذه القرارات كانت مؤشراً طيباً، إلا أن تنفيذها على أرض الواقع جاء دون المستوى المطلوب، مما أحدث خيبة أمل في الأوساط المحلية (المقريف، 2005).

أما في المجال الاقتصادي، فإن المقارنة بعام 1962م هي أقل حلكة من الجانب السياسي؛ إذ ارتفع إنتاج وصادرات ليبيا من البترول بشكل كبير، فبينما لم تحصل الحكومة سوى على 8 ملايين جنيه من عائدات البترول عام 1962م، وصلت هذه العائدات إلى 20 مليون جنيه مع نهاية عام 1963م. هذه الزيادة هي التي وفرت الأموال الكافية لتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية" (المقريف، 2005).

وهكذا، كان اكتشاف النفط عاملاً حاسماً في تقوية حكومة فكيني اقتصادياً، وخفف اعتماد ليبيا على المساعدات الخارجية، لكنه في الوقت نفسه زاد التوترات السياسية ومهد لصراعات حول كيفية إدارة الثروة النفطية في ليبيا.

الخاتمة

تمثل حكومة محيي الدين فكيني (1963م – 1964م) محطة مفصلية في تاريخ الدولة الليبية الحديثة؛ إذ جاءت في سياق تحولات سياسية وإدارية عميقة، أبرزها تصفية النظام الاتحادي (الفيدرالي) والانتقال إلى نظام الدولة الموحدة المركزية. وقد عكست سياسات الحكومة إدراكاً واضحاً بأن الفيدرالية -التي كانت مناسبة لمرحلة التأسيس بعد الاستقلال- لم تعد تلائم الواقع الليبي في ظل الاستقرار النسبي وبروز متطلبات التنمية المستدامة وضرورات إدارة الثروة النفطية الناشئة (المقريف، 2005).

وعلى الرغم من أن حكومة فكيني سعت بجدية إلى تقوية السلطة المركزية، وتحديث مؤسسات الدولة، وتعزيز سيادة القانون، فإن تجربتها واجهت تحديات جسيمة؛ تمثلت في مقاومة بعض النخب التقليدية ومراكز القوى، بالإضافة إلى محدودية الوقت المتاح لتنفيذ إصلاحات جذرية شاملة. ومع ذلك، تبقى هذه الحكومة نموذجاً لمحاولة إصلاحية جادة داخل الإطار الدستوري، سبقت مرحلة الاضطرابات السياسية التي عرفتها ليبيا في فترات لاحقة (أبو عجيلة، 2011).

وعليه، فإن دراسة حكومة محيي الدين فكيني في سياقها التاريخي والسياسي تبرز أهمية فهم التوازن الدقيق بين الوحدة والتمثيل، وبين المركزية والمشاركة؛ وهي إشكاليات ما زالت حاضرة في النقاش السياسي الليبي المعاصر، مما يمنح هذه التجربة قيمة تحليلية تتجاوز زمنها التاريخي لتصبح مرجعاً لفهم مستقبل بناء الدولة في ليبيا.

نتائج الدراسة

تواصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الجوهرية، يمكن إجمالها فيما يلي:

1. **دوافع التحول الوطني:** بيّنت الدراسة أن إلغاء النظام الاتحادي لم يكن قراراً آنياً أو فردياً، بل كان نتاج تراكم سياسي ودستوري شاركت فيه مؤسسات الدولة المختلفة، وجاء مدفوعاً باعتبارات الوحدة الوطنية، ورفع الكفاءة الإدارية، وضرورة الإشراف المركزي على الموارد النفطية (سليمان، 2015).
2. **التوجه الإصلاحي:** أوضحت الدراسة أن حكومة فكيني تبنت توجهاً إصلاحياً واضحاً، تمثل في السعي نحو تعزيز سيادة القانون وتحديث الجهاز الإداري للدولة، والحد من نفوذ الانقسامات الجهوية والقبلية، إلا أن هذه التوجهات اصطدمت بواقع سياسي محافظ وبمقاومة من بعض مراكز النفوذ التقليدية (المقريف، 2005).

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

3. **حلقة وصل تاريخية:** أكدت النتائج أن تجربة فكيني تمثل حلقة وصل تاريخية بين مرحلة الدولة الاتحادية ومرحلة الدولة المركزية، وهي تشكل مرجعاً مهماً لفهم تطور النظام السياسي الليبي وإشكاليات بناء الدولة الوطنية (حكيم، 1970).
4. **أثر قصر المدة الزمنية:** خلصت الدراسة إلى أن قصر عمر حكومة فكيني حدَّ من قدرتها على ترسيخ إصلاحاتها الهيكلية رغم وضوح رؤيتها السياسية، وهو ما جعل أثرها يبرز بشكل أكبر على مستوى التوجهات الوطنية العامة منه على مستوى النتائج العملية المباشرة.
5. **الدروس المستفادة للواقع المعاصر:** توصلت الدراسة إلى أن إعادة تقييم تجربة عام 1963م في ضوء الواقع الليبي الراهن تبرز أهمية البحث عن صيغ حكم توازن بين "الوحدة الوطنية الجامعة" و"اللامركزية الإدارية" الرشيدة، بما يضمن الاستقرار والمشاركة السياسية دون المساس بسيادة الدولة ووحدة ترابها.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الوثائق المنشورة

1. الكبتي، سالم. (2012). مسيرة الاستقلال (وثائق محلية ودولية) (الجزء الثالث، الطبعة الأولى). الدار العربية للعلوم ناشرون.

ثانياً: المذكرات

1. بن حليم، مصطفى أحمد. (1992). صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي: مذكرات رئيس وزراء ليبيا الأسبق (الطبعة الأولى). دار هاني.
2. ديل بوكا، أنجيلو. (2007). على مقربة من المشنقة: محمد فكيني والاستعمار الإيطالي، ملحمة الكفاح المسلح والنضال السياسي (الطبعة الأولى). منشورات ميلالي.
3. الصيد، محمد عثمان. (1996). محطات من تاريخ ليبيا (إعداد طلحة جبريل، الطبعة الأولى). دار الشمال.
4. المنتصر، بشير السني. (2008). مذكرات شاهد على العهد الملكي الليبي (الطبعة الأولى). مطبعة الأنيس.

ثالثاً: الكتب

1. أبو عجيلة، محمد الهادي. (2011). كفاح الشعب الليبي من أجل الاستقلال والوحدة 1939م-1963م (الجزء الأول). دار ومكتبة الشعب.
2. حكيم، سامي. (1970). حقيقة ليبيا (الطبعة الثانية). مكتبة الأنجلو المصرية.
3. حدوري، مجيد. (1966). ليبيا الحديثة: دراسة في تطورها السياسي (ترجمة نقولا زيادة). دار الثقافة.
4. الشريف، أبو بكر علي. (2021). وزراء الملك إدريس السنوسي (الطبعة الأولى). دار ثيرا للنشر.
5. المرتضى، فايزة إبراهيم. (2024). الحكومات الاتحادية في عهد المملكة الليبية 1951م- 1963م (الطبعة الأولى). جين للطباعة والنشر والتوزيع.
6. معاطي، اسمهان ميلود. (2009). التأثيرات النفطية على البنية الاجتماعية في ليبيا 1955م-1969م (الطبعة الأولى). منشورات المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية.
7. المقريف، محمد يوسف. (2004). ليبيا بين الماضي والحاضر: الجزء الأول، دولة الاستقلال، الحقبة غير النفطية 1951م- 1957م (الطبعة الأولى). مركز الدراسات الليبية – أكسفورد.
8. المقريف، محمد يوسف. (2005). ليبيا بين الماضي والحاضر: الجزء الثاني، دولة الاستقلال، الحقبة النفطية 1963م- 1969م. مكتبة وهبة.

رابعاً: الدوريات والمقالات

1. سليمان، عاشور ونيس. (2015). حكومة فكيني في ليبيا 1963م- 1964م الإنجازات والتحديات. مجلة المختار للعلوم الإنسانية، العدد 30 (1).

خامساً: الرسائل العلمية

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

1. النعيمي، هند عادل إسماعيل. (2015). سياسة ليبيا النفطية 1955م- 1974م. كلية التربية/ ابن رشد، جامعة بغداد.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **CJHES** and/or the editor(s). **CJHES** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).